بعد انتقال المحاصصة من السياسة إلى الجغرافيا

هل من أفق لتجسيد مبدأ الشراكة بين "فتح" و"حماس" كمخرج للأزمة الراهنة؟

كتب فايز أبو عون:

لم يختلف اثنان على أنه لو تم تكريس مبدأ الشراكة الحقيقية قولاً وفعلاً، وليست المحاصصة، كما حصل في جميع اللقاءات التي عُقدت بين الحزبين الكبيرين "فتح" و"حماس"، إما برعاية مصرية في القاهرة، وإما برعاية سعودية في مكة، والتي تمخضت عن اتفاقات على هذه المحاصصة؛ سواء في الحكومة، أم في القرار السياسي، أم تقاسم السلطة، والصلاحيات، لكان ذلك وصل بالكل الفلسطيني دون استثناء إلى بر الأمان، الذي ما زال الجميع ينشده بعد هذه الكارثة للخروج من دوامة العنف، والعنف المضاد، التي سقط نتيجتها مئات الضحايا بين قتيل وجريح.

وفي هذا الإطار، وبعد أن حل ما حل من تغييرات جذرية تؤثر على النظام السياسي الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية الخاضعة للرئيس محمود عباس، وحكومة الطوارئ، أم في قطاع غزة الخاضع لحركة "حماس" وحكومة هنية المقالة، كان لا بد من معرفة ما إذا كانت الرغبة ما زالت موجودة لدى طرفي النزاع في لفظ الماضي، والمضي قدماً نحو هذه الشراكة، التي لا يمكن لأحد السير من دونها، أو إلغاء الآخر أو إقصاؤه، في وقت يؤكد فيه عدد من القيادات السياسية أن أسلوب التفرد والهيمنة الذي بات السمة الغالبة على الفريقين هو الذي أوصل الفلسطينيين إلى ما هم فيه الآن.

حلّس: "فتح" تشعر بالألم، وغيرها يشعر بالعار

وكان عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" أحمد حلس، قال في مؤتمر صحافي بعد أحداث غزة، أن حركة حماس "أوصلتنا إلى طريق مسدود، ونحن خسرنا هذه الجولة التي لم نكن نفاخر أن نكون جزءاً منها، ونبارك لحماس انتصارها على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة وعلى "فتح"، وإذا كان أبناء "فتح" يشعرون بالألم، فغيرهم يشعر بالعار".

وأضاف حلس أنه مطلوب الآن من قيادة "فتح" القيام بإجراء تحقيقات جدية حول ما حدث في قطاع غزة "من دون اللجوء إلى الفضائح"، مطالباً "أبناء فتح بعدم مغادرة قطاع غزة لئلا يساء فهم ذلك"، وداعياً القيادات إلى التواجد بين جماهير الشعب الفلسطيني، وعدم إثارة أية قضايا اجتهادية أو داخلية، واستخلاص العبر وعمل مراجعات حقيقية لما حدث، قائلاً: أنا أول من يقدم نفسي للمحاسبة.

وتابع: ماذا استفادت "حماس" حين عبثت وخربت مكتب الرئيس أبو مازن، ومكاتب السلطة، ومنزل الشهيد ياسر عرفات؟ نحن لا نعرف حكومتين، بل حكومة واحدة هي التي شكلها الرئيس عباس، لأنه لا يمكن لحكومة أن تضرب مؤسساتها، وتبقى تقول عن نفسها أنها حكومة وحدة وطنية، كما أنه كيف لحكومة أن تُطارد موظفيها في الليل، وتطلب منهم الدوام في النهار.

وأشار حلس إلى أن حركة "فتح" وبعد ما ألم بها، تدرس الآن كل الإمكانيات التي من خلالها ستعمل على حماية الشعب الفلسطيني، وترتيب الوضع الداخلي لها، وتدعو كل الفتحاويين في القطاع للعمل في مكاتب الحركة حتى لو تعرضوا للقتل، موضحاً أن هنالك اتصالات تجري مع الجناح العسكري لحركة "حماس" لمعالجة القضايا اليومية والميدانية، وهذه الاتصالات لن تتوقف، أما على المستوى السياسي فلم تحدث أية اتصالات.

أبو النجا: الحديث عن الشراكة سابق لأوانه

وقال عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" إبراهيم أبو النجا: إن حركة "فتح"، وخلال السنوات الطوال الماضية، أثبتت أنها صاحبة مشروع الوحدة الوطنية، ودلالة ذلك الطبيعة الوحدوية الجبهوية العريضة في منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها كافة، بدءاً بالمجلس الوطني، وانتهاء بأية دائرة من دوائرها، مضيفاً أنها "أثبتت ذلك، وعكست رؤيتها على أرض الوطن من خلال أول تجربة انتخابية ديمقراطية، حيث لم يُسجل على "فتح" أنها قامت بعملية إقصاء واحدة، كما يفعل الآخرون وفعلوا، لأن صيغة منظمة التحرير واضحة حتى هذه اللحظة، وصيغة السلطة الوطنية بمؤسساتها التي جاءت نتيجة الانتخابات واضحة أيضاً".

ونوه إلى أن "حركة فتح لم تنفرد بمقاعد أية حكومة من الحكومات التسع التي شُكلت حتى الانتخابات الأخيرة"، موضحاً أنه "فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية، التي تم الانقلاب والسيطرة عليها كونها كانت تابعة للرئيس، أوضحنا مراراً وتكراراً أن ما هو للرئيس من هذه الأجهزة، هو للرئيس، وما هو للحكومة ولوزير الداخلية مثل جهاز الشرطة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني، هو للحكومة ولوزير الداخلية، وكان على الحكومة العمل من خلال هذه الأجهزة على توفير الأمن والأمان لجموع المواطنين على حد سواء".

وفيما يتعلق بالشراكة، قال أبو النجا: الشراكة التي تحدثوا عنها ولم يعملوا بها، بل انقلبوا عليها وعلى الشرعية الفلسطينية، لم تفرضها "فتح"، بل جاءت كحاجة ملحة لحالة فلسطينية للخروج من المأزق التي وضعتنا به حركة "حماس"، وذلك بدليل أنه عندما شكلت "حماس" حكومتها، لم تسعَ "فتح" للانقلاب عليها، بل وافق الرئيس ومن منطلق الصلاحيات المخولة له، على أن يُشكل إسماعيل هنية حكومته، كما أصدر مرسوماً آخر يقضي بتولي هنية للمرة الثانية رئاسة الحكومة، على الرغم من أن القانون يعطيه الحق في الامتناع عن ذلك.

وأردف: طالما قلنا وأكدنا أن هناك اجتماعات تتمخض عن اتفاقات كانت تجرى في العاصمة المصرية القاهرة، قبل وقت انقلاب "حماس" على الشرعية، وعلى الأجهزة الأمنية، وعلى "فتح" نفسها، وقلنا أن هناك لجنة مشكلة لإعادة صياغة منظمة التحرير وبنائها، وأن حركة "فتح" لم تمانع على الإطلاق في أن تتم المبادرة لتفعيل المنظمة ومشاركة جميع الأطر السياسية والفصائل فيها، متسائلاً: هل كانت حركة "فتح" استولت على منظمة التحرير ومؤسساتها منذ وُجدت، أو أنها استفردت بأي من مواقعها القيادية، أم الذين خططوا في نهار ونفذوا في ليل الانقلاب الذي لم يُبق ولم يذر؟!

ونفى أبو النجا أن يكون في حركة "فتح" تيار انقلابي، كما تقول وتدعي حركة "حماس"، قائلاً: ما قالوه هو عبارة عن اسطوانة مشروخة، مل الجميع من سماعها لتبرير جرائمهم التي ارتكبوها عن سبق إصرار وترصد، ولكن يمكن القول إن هناك جهات غير منضبطة هنا وهناك في "فتح" و"حماس" أيضاً، وهذا ما استعرضناه في لقاءاتنا التي عُقدت برعاية الأشقاء المصريين، وجميع الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية.

وشدد على أن "عهد التفرد بالسلطة انتهي إلى غير رجعة، وبالتالي لا يمكن لأي من الفصيلين الكبيرين على الساحة الفلسطينية أن يقود السلطة بمفرده، كما أن ذلك ليس مطلوباً أو مطروحاً بالمطلق، بل المطلوب والمطروح هو شراكة واسعة في كل شيء، وفي منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعادة بنائها ومؤسساتها جميعاً، ولكن الحديث عن ذلك سابق لأوانه، لأن الجرح الذي أدمته "حماس" بفعلتها هذه لن يُشفى سريعاً.

خريشة: "فتح" حركة شعب، وما حدث لا يُغير من نهجها

من جانبه، قال النائب المستقل في المجلس التشريعي الدكتور حسن خريشة، "إن حركة فتح كانت وما زالت دائماً كما عهدناها هي حركة الشعب الفلسطيني، كما كانت دائماً حريصة أيضاً على مشاركة الكثيرين معها في السلطة، ولكن حالة الاصطفاف الحاد في المجتمع الفلسطيني ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، التي تطورت إلى حالة انقلاب عسكري وسياسي وإقصاء للآخر، جعل لدى "فتح" شكلاً آخر من أشكال محاولات العودة للسلطة مرة أخرى".

وأضاف: إذا أردنا الحديث عن مفهوم حركة "فتح" للعودة إلى السلطة، فما حدث لا يُغير من نهجها شيئاً، بل هي منطلقة من مبادئ الديمقراطية التي آمنت بها وطبقتها على أرض الواقع، كما هو في الانتخابات التشريعية الأخيرة، مشيراً إلى أن "الحركتين مارستا عملية الإقصاء، وإبعاد الآخر، وهناك تجارب واضحة للعيان على هذا الصعيد في العديد من الوزارات، والمؤسسات التي تسلمتها الحركتان وعينتا فيها من أنصارهما.

وتابع: "فتح" كفكر وكمبدأ، تؤمن بالشراكة السياسية والوظيفية، وقد طبقتها في السابق، ولكن في الوقت الحالي، وبعد أن سعت "حماس" إلى الانقلاب على الشرعية، وعلى الأجهزة الأمنية، في محاولة منها إلى إلغاء "فتح" وتثبيت مواقفها على الأرض، لا يمكن الحديث في الوقت الراهن عن الشراكة الحقيقية المبنية على التفاهم والاحترام المتبادل، وقبول الآخر، لأنه أصبحت هناك غصة في القلب تحتاج إلى وقت طويل لعلاجها.

دمار (إ ف ب)

وقال خريشة: أنا لا أؤمن أنه كان هناك تيار انقلابي داخل "فتح"، كما تروج لذلك حركة "حماس"، وسعت إلى الانقلاب من خلال ما روجته وصدقته وآمنت به أخيراً، بل هناك صراع بين ما هو قديم متمثلاً بلجنتها المركزية، ومجلسها الثوري، وبين ما هو جديد في الدماء الشابة داخل أطر الحركة جميعها.

وبيّن أن "قيادة حركة فتح، وعلى الرغم من أنها شاخت، ما زالت تقود الحركة، ولم تترك مجالاً أمام الأجيال الشابة لتتبوأ مناصب قيادية في الحركة، ما جعل هذه الأجيال تشعر وكأنها تعمل كشغيلة عند مجموعة من الأشخاص، موضحاً أنه في الانتخابات التشريعية الأخيرة، الكثير من هذه القيادات، رشحت نفسها للانتخابات، ودعت الأجيال الشابة للتصويت لها وانتخابها".

وتابع: هذا يؤكد عدم وجود تيار انقلابي في "فتح"، وإنما أزمة، كما هو حال كل التنظيمات على الساحة الفلسطينية، موضحاً أن هناك شخوصاً في الحركة كانوا هم أصحاب الممارسات السيئة، ولكن "فتح" بمجملها هي صاحبة مشروع تحرري، وتُمثل حركة الشعب الفلسطيني، وبالتالي من حق أي شخص أن يكون فيها ويتدرج في أطرها التنظيمية.

ونوه خريشة إلى أن نتائج الانتخابات الأخيرة كانت فرضت واقعاً جديداً، وقال: على "فتح" و"حماس" أن تتعايشا في كل المواقع، وهذا كان وما زال بحاجة على ثقافة جديدة تؤكد على التعايش والتصالح والتسامح وقبول الآخر، كما أنه بحاجة إلى وقت لتطبيقه وإعادة الثقة بين الطرفين.

موسى: "حماس" أعطت وما زالت الفرصة لشراكة حقيقية

بدوره، أوضح القيادي في حركة "حماس"، يحيى موسى، أن "حركة حماس أعطت الفرصة تلو الأخرى لتثبيت مبدأ ومفهوم الشراكة الحقيقية الذي لا يخرج عن مفهومها للديمقراطية والمتمثلة بالعدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، ولا يمكنها بالمطلق أن تفهم الشراكة على أنها محاصصة بين فريقين على الساحة الفلسطينية، وما زالت تؤمن وتنادي بهذه الشراكة مهما حصل، لأن ما حصل كان لا بد أن يحصل من أجل السير بسفينة الشعب الفلسطيني إلى بر الأمان، لا أن نجعل البعض يقوم بخرقها لنغرق جميعاً".

ولفت موسى إلى أن "أوضاع الشعب الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية في السابق، قامت على أوضاع مختلة الموازين، وكان فيها الكثير من الظلم والإقصاء، وذلك وفق رؤية وأجندة خارجية ووفق اتفاقات أوسلو"، موضحاً أن "الأطراف الأخرى وعلى رأسها حركة "فتح" كانت ترفض مبدأ الشراكة الحقيقية في كل شيء، بما فيها مؤسسات المنظمة، ولكننا على الرغم مما حدث، والذي لم نكن نتمناه، ما زلنا ندعو إلى إلغاء القرارات كافة التي اتخذها الرئيس عباس، والعودة للحديث عن شراكة حقيقية، لأن الوطن للجميع، ويتسع للجميع".

البردويل: "حماس" ترفض "حكومة دايتون"!

ولم يختلف رأي الدكتور صلاح البردويل، الناطق باسم كتلة "التغيير والإصلاح" في المجلس التشريعي عن رأي من سبقه، وإن كان أكثر حدة، كونه رفض الاعتراف بحكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض، واصفاً إياها بحكومة "دايتون"، وقال إنها "غير قانونية باعتبارها لم تأخذ الموافقة من المجلس التشريعي".

وقال البردويل: ما زلنا نتمسك بالشراكة السياسية ووحدة الوطن ووثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة المكرمة، وأطالب الرئيس بالتراجع عن قراراته التي اتخذها بشأن حكومة الوحدة الوطنية، محذراً مما وصفه "التمادي في الجرائم القانونية".

وأوضح أنه "منذ فوز حركة "حماس" في الانتخابات، عملت مجموعات انقلابية على إشاعة الفلتان الأمني من خلال أمن الرئاسة والأمن الوطني والأمن الوقائي، وعملت على إفشال وزير الداخلية والاستمرار في حالة السلبية لإفشال فك الحصار"، مطالباً العالم "بإجراء مقارنة بين الأوضاع السائدة في غزة (حاليا) حيث تسود حالة من الاطمئنان والهدوء والتسامح بعد القضاء على رؤوس الفتنة، وبين الأوضاع السائدة في الضفة تحت ظل حكومة دايتون التي تمارس المزيد من الجرائم ضد أبناء الشعب في الضفة تحت أمن الرئيس عباس وعصابات (محمد) دحلان".

وكان موسى نفى أن تتمكن "حماس" من قيادة الساحة الفلسطينية بمفردها، كما نفى أن تتمكن "فتح" من ذلك أيضاً، مؤكداً أن لا أحد يستطيع إقصاء الآخر، وقال: إذا افترضنا أن "فتح" حصلت في الانتخابات القادمة على ما نسبته ٧٠٪ من الأصوات، لا يمكنها أن تقود الساحة إذا لم تُمكنها "حماس" من ذلك، وأيضاً العكس تماماً بالنسبة لـ"حماس" إذا لم تُمكنها "فتح" من ذلك، وبالتالي مبدأ الشراكة الحقيقي المبني على المساواة في الحقوق والواجبات وليس على أساس المحاصصة هو الذي يجب أن يكون.

مزهر: الحسم العسكري في غزة تقويض للنظام الديمقراطي

واعتبر جميل مزهر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، أن "عملية الحسم العسكري التي قامت بها حركة "حماس" في قطاع غزة، هي خطوة ضارة وغير مجدية، كما أنها تقويض للنظام الديمقراطي، والقائمون على هذه الخطوة لم يقدروا التداعيات الصعبة والمعقدة التي ستترتب على شعبنا وقضيتنا وعلاقاتنا الوطنية والاجتماعية، باعتبارها ستؤدي إلى تعميق الأزمة الراهنة وإطالة أمدها".

وأضاف مزهر: إن خطوة الحسم العسكري هذه، هي خطوة خطيرة للغاية من قبل حركة "حماس"، كما أنها تعمل على تقويض النظام الديمقراطي الفلسطيني، وتضرب وحدة النسيج الوطني الفلسطيني، وتفتح الباب لتدخلات خارجية تصل إلى حد الوصاية، رافضاً في الوقت نفسه إعلان الرئيس حالة الطوارئ، وحل حكومة الوحدة